



(الملاحق)

السياسات العامة المنظمة لاستخدام وتطوير الموارد التعليمية المفتوحة

في إطار تعزيز الحوكمة وضمان الامتثال الأكاديمي والقانوني، تعتمد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السياسات التالية كوثائق تنظيمية مكملة لهذه الوثيقة. تسري هذه السياسات على جميع عمليات إنتاج، مراجعة، نشر وتطوير الموارد التعليمية المفتوحة ضمن مبادرات الجامعة.

السياسة الأولى: سياسة الترخيص والاستخدام

1. مقدمة

تهدف هذه السياسة إلى تنظيم آلية ترخيص واستخدام الموارد التعليمية المفتوحة (OER) بما يحقق الأهداف الأكاديمية للجامعة، ويراعي حقوق الملكية الفكرية، ويضمن الامتثال للمعايير القانونية والأخلاقية.

2. نطاق التطبيق

تسري هذه السياسة على جميع الموارد التعليمية المفتوحة التي يتم تطويرها أو اعتمادها أو استخدامها داخل الجامعة، بما في ذلك المواد التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس أو يتم استيرادها من جهات خارجية.

3. أنواع التراخيص المسموح بها

- يُسمح باستخدام تراخيص المشاع الإبداعي التالية:
 - Creative Commons Attribution (CC BY)
 - Creative Commons Attribution-ShareAlike (CC BY-SA)
 - Creative Commons Attribution-NonCommercial (CC BY-NC)
 - Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike (CC BY-NC-SA)
 - يجوز في حالات محددة استخدام تراخيص أكثر تقييداً بعد الحصول على موافقة مكتوبة من وكالة التعلم الإلكتروني.
- #### 4. متطلبات الترخيص عند النشر
- يجب أن يتضمن كل مورد تعليمي منشور وصفاً واضحاً لنوع الترخيص وشروط الاستخدام.
 - توضع علامة الترخيص بشكل ظاهر على صفحات المحتوى أو في الوثائق المرفقة.
 - تُرفق نسخة من الرخصة أو رابط لها عند النشر أو التوزيع.
- #### 5. الالتزامات عند إعادة الاستخدام أو التعديل
- عند إعادة استخدام أو تعديل موارد تعليمية مفتوحة تم تطويرها داخل الجامعة أو خارجها، يلتزم المستخدم بما يلي:
 - الإشارة إلى المؤلف الأصلي والمصدر.
 - الحفاظ على نفس الرخصة الأصلية أو التوافق معها.
 - عدم استخدام المحتوى لأغراض تجارية إلا بإذن.
 - في حالة التعديل، يجب توثيق التغييرات بوضوح وإضافة تواريخ النسخ المعدلة.

6. آلية الموافقة على الترخيص

- تتحمل الكليات والأقسام الأكاديمية مسؤولية مراجعة تراخيص المحتوى قبل النشر.



- تقوم وحدة المحتوى التعليمي المفتوح بمراجعة الالتزام بهذه السياسة وتوثيق الرخص المعتمدة.
 - في حال وجود شك في ملاءمة الترخيص، تتم إحالة الموضوع إلى الإدارة القانونية في الجامعة.
7. المتابعة والمراجعة
- تلتزم وحدة المحتوى التعليمي المفتوح بمراجعة تطبيق هذه السياسة بشكل دوري كل سنتين.
 - يُحدث هذا المستند عند الحاجة لضمان التوافق مع المستجدات التشريعية والتقنية.
8. المسؤوليات
- وكالة التعلم الإلكتروني: الإشراف على تطبيق السياسة وتحديثها.
 - الجهات الأكاديمية: ضمان التزام أعضاء هيئة التدريس والطلاب بها.
 - وحدة المحتوى التعليمي المفتوح: تقديم الإرشاد والمتابعة والتوثيق.
 - الإدارة القانونية: تقديم الاستشارات عند الحاجة.

السياسة الثانية: سياسة مراجعة المحتوى التعليمي المفتوح

1. مقدمة

تهدف هذه السياسة إلى تحديد الإجراءات والمعايير المعتمدة لمراجعة وتقييم الموارد التعليمية المفتوحة (OER) ، لضمان جودتها العلمية والفنية وتوافقها مع الأهداف التعليمية للجامعة.

2. نطاق التطبيق

تسري هذه السياسة على جميع الموارد التعليمية المفتوحة التي يتم تطويرها أو اعتمادها أو نشرها من خلال منصات الجامعة أو ضمن مقرراتها الدراسية.

3. مراحل المراجعة

- المراجعة العلمية:
 - التحقق من صحة ودقة المحتوى الأكاديمي.
 - التأكد من توافقه مع المناهج والمخرجات التعليمية المستهدفة.
- المراجعة الفنية:
 - فحص جودة التصميم والإخراج التقني والوسائط المرفقة.
 - ضمان توافق المحتوى مع معايير سهولة الوصول والاستخدام.
- المراجعة القانونية:
 - التأكد من خلو المحتوى من أي انتهاك لحقوق النشر.
 - التحقق من التراخيص المرفقة.

4. آلية المراجعة

- يتم تشكيل لجنة مراجعة متخصصة تضم:
 - عضو هيئة تدريس متخصص بالمجال العلمي.
 - خبير في تصميم المحتوى التعليمي الرقمي.
 - ممثل عن وحدة المحتوى التعليمي المفتوح.
- تُجرى المراجعة خلال فترة لا تتجاوز 15 يوم عمل من تاريخ استلام المادة.



- ترسل اللجنة تقرير مراجعة موحد يتضمن الملاحظات والتعديلات والتوصية بالموافقة أو إعادة العمل أو الرفض.

5. معايير المراجعة

- الدقة العلمية وتحديث المعلومات.
- وضوح الأهداف التعليمية.
- الارتباط بالمقرر أو البرنامج الأكاديمي.
- الجودة اللغوية والتحريرية.
- التوافق مع متطلبات التصميم.
- الالتزام بالتراخيص المصرح بها.

6. تحديث ومراجعة المحتوى

- يتم إعادة مراجعة المحتوى المنشور بشكل دوري كل سنتين أو عند وجود تحديثات جوهرية.
- في حال تلقي ملاحظات، يجوز للوحدة الأكاديمية المعنية إعادة المراجعة في أي وقت.
- توثق جميع المراجعات في سجل إلكتروني.

7. إجراءات التظلم

- يحق لصاحب المحتوى التقدم بتظلم خطي خلال 10 أيام عمل. ينظر التظلم من لجنة مستقلة تصدر قراراً نهائياً خلال 10 أيام.

8. المسؤوليات

- وحدة المحتوى التعليمي المفتوح: التنسيق والمتابعة والتوثيق.
- اللجنة الأكاديمية والفنية: المراجعة والتوصيات.
- وكالة التعلم الإلكتروني: الإشراف العام.
- الجهات الأكاديمية: الالتزام بالتعديلات المطلوبة.

9. المتابعة والتحديث

- تُراجع هذه السياسة كل ثلاث سنوات.

السياسة الثالثة: سياسة ضمان الجودة

1. مقدمة

- تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار عمل لضمان جودة الموارد التعليمية المفتوحة، بما يحقق المعايير الأكاديمية والفنية المعتمدة.

2. نطاق التطبيق

- تسري على جميع مراحل تصميم وإنتاج ونشر الموارد التعليمية المفتوحة.

3. معايير الجودة

- دقة المحتوى وحدائته.
- وضوح الأهداف.
- سلامة اللغة.





- تيسير الوصول.
- الامتثال للتراخيص.
- 4. آلية ضمان الجودة
 - تقييم أولي باستخدام قائمة تحقق معيارية.
 - مراجعة متخصصة من لجنة ضمان الجودة.
 - اعتماد النشر بعد استيفاء المتطلبات.
 - متابعة دورية كل سنتين.
- 5. أدوات القياس
 - قائمة التحقق.
 - استطلاعات رضا المستخدمين.
 - تقارير التحليلات الرقمية.
 - نماذج التغذية الراجعة.
- 6. خطة التحسين
 - تطوير خطة سنوية بناءً على نتائج التقييم.
 - تدريب أعضاء هيئة التدريس.
 - تحديث المعايير.
- 7. إجراءات التظلم
 - يحق التظلم خلال 10 أيام عمل، وتنظر لجنة مستقلة في الطلب.
- 8. المسؤوليات
 - كما في السياسات السابقة.
- 9. التحديث
 - تُراجع السياسة كل ثلاث سنوات.

السياسة الرابعة: سياسة دعم وتطوير المحتوى

1. مقدمة
 - تنظم هذه السياسة آليات الدعم والتطوير المستمر للموارد التعليمية المفتوحة.
2. نطاق التطبيق
 - تسري على جميع عمليات التطوير والإنتاج.
3. أهداف السياسة
 - توفير الدعم الفني والإداري.
 - تعزيز ثقافة الابتكار.
 - ضمان استمرارية تطوير المحتوى.
 - توثيق الإنتاج.
4. آليات الدعم
 - دعم فني: استشارات تصميم ومساعدة تقنية.
 - دعم إداري: تسهيل الإجراءات.





- دعم تدريبي: ورش عمل.

- دعم مالي وتحفيزي.

5. إجراءات التطوير

- تحديث دوري.

- مراجعة المحتوى كل سنتين.

- توثيق عمليات التطوير.

6. الالتزامات

- أعضاء هيئة التدريس: الالتزام بالمعايير.

- الطلاب: الالتزام بالاستخدام المشروع.

- وحدة المحتوى: المتابعة.

- وكالة التعلم الإلكتروني: الإشراف.

7. التحديث

تُراجع السياسة كل ثلاث سنوات.

